مقابل قبولها بإجراءات صارمة للتحقق من تنفيذ التزاماتها

ملف إيران النووي: البيت الأبيض يغازل طهران بـ «التخصيب».. ويضغط على «الشيوخ»

عواصم - «وكالات»: اشار البيت الابيض امس الاول إلى ان الولايات المتحدة مستعدة لقبول تخصيب محدود لليورانيوم بواسطة إيران في مقابل قبول طهران اجراءات صارمة للتحقق من تنفيذ التزاماتها.

وقالت برناديت ميهان المتحدثة باسم مجلس الامن القومي الامريكي ان الولايات المتحدة لا تعترف بان ايران لها الحق في التخصيب «لكننا مستعدون للتفاوض على برنامج محدود بشكل صارم للتخصيب في المراحل الاخيرة.»

واضافت ان هذا يرجع الى ان الايرانيين اشاروا للمرة الاولى الى انهم مستعدون لقبول «رقابة صارمة وقيود على المستوى والنطاق والقدرات والمخزونات.»

وقالت ميهان «إذا أمكننا الوصول الى تفاهم بشان كل هذه الضوابط الصارمة عندئذ فاننا يمكن ان يكون لدينا ترتيب يتضمن قدرا متواضعا جدا من التخصيب يكون مرتبطا بحاجات ايران العملية ويقضي على اي قدرة لتوسع كبير في الاجل القصير.»

وكانت المتحدثة توضح بعض بنود الاتفاق المرحلي الذي توصلت اليه إيران مع القوى العالمية الست اوائل الاسبوع الماضي.

وفي وقت سابق قال البيت الابيض إنه يعارض مسعى جديدا من جانب بعض اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لفرض عقوبات جديدة على إيران حتى إذا كانت تلك العقوبات ستبقى مجمدة لشهور.

جون كيري وجواد ظريف

ويناقش بعض اعضاء المجلس فكرة فرض عقوبات جديدة على ايران على ألا يبدأ سريانها قبل ستة اشهر أو إذا خرقت طهران بنود الاتفاق الذي تم التوصل اليه مع مجموعة خمسة زائد واحد التي تضم الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا.

وقال جاي كارني المتحدث باسم البيت الأبيض إن العقوبات المؤجلة غير مقبولة ايضا.

واضاف قائلا للصحفيين «لو فرضنا عقوبات الآن حتى ولو كانت مؤجلة وفقا لما تم بحثه فإن الإيرانيين وربما شركائنا الدوليين سينظرون إلينا على اننا دخلنا المفاوضات ونحن نضمر سوء النية.»

ويحث مسؤولو الادارة المشرعين على عدم السير قدما في حزمة عقوبات قائلين ان ذلك يثير خطر استعداء إيران والدول الاخرى المشاركة في المحادثات بجعل واشنطن تبدو كانها تتصرف بنية غير صادقة.

لكن مشرعين كثيرين ينظرون بعين الريبة الى الاتفاق الذي ابرم في جنيف بين إيران ومجموعة دول (خمسة زائد واحد) التي تضم الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا ويصرون على انه يجب على واشنطن ان تكثف الضغط على طهران بفرض المزيد من العقوبات.

وقال كارني إن ادارة الرئيس باراك أوباما قلقة من ان اي عقوبات جديدة يفرضها الكونجرس قد تعمل على تقويض البنيان الاساسي لبرنامج العقوبات.

ومضى قائلا «اقرار اي عقوبات جديدة الآن سيقوض حلا سلميا لهذه المسالة.»

وبالامس اطلعت ويندي شيرمان وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية والتي رأست وفد التفاوض الأمريكي في محادثات جنيف مجلس النواب بكامله على أحدث التطورات في جلسة مغلقة صباحا.

وترفض إيران اتهامات بانها تسعى سرا الى تطوير قدرات لانتاج اسلحة نووية وتقول إن تخصيب اليورانيوم مخصص للاغراض المدنية.

وقال معانون بالكونجرس إن من المبكر جدا معرفة هل سيتم ادراج حزمة لعقوبات على إيران في تشريع قائم بذاته او كتعديل على مشروع قانون مثل مشروع مخصصات الدفاع الذي يدرسه حاليا مجلس الشيوخ.

ولم يتضح ايضا المدى الذي قد يذهب اليه اي تشريع في مجلس الشيوخ حيث يسيطر اعضاء الحزب الديمقراطي الذي ينتمي اليه أوباما على غالبية الاصوات.

اليابان تستحدث مجلساً للأمن الوطني

طوكيو - «كونا»: اصدرت اليابان امس قرارا بانشاء مجلس امن وطني شبيه بمجلس الامن القومي الامريكي يزيد من صلاحيات رئيس الوزراء ويمنحه سلطة اكبر في صياغة السياسات الدفاعية والامنية والخارجية.

وجاء في تقرير نشرته وكالة الانباء اليابانية (كيودو) ان المجلس يعتبر بمنزلة مركز قيادة الامن الوطني ويهدف الى تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية المعنية.

واوضح التقرير انه وفق اطار خطة العمل الجديدة سيجتمع رئيس الوزراء مع امين سر الحكومة ووزيري الدفاع والخارجية مرتين شهريا لمناقشة مجموعة من القضايا الدبلوماسية والدفاعية.

واضاف ان مقر المركز الرئيسي يتم اعداده بدء العام المقبل بالامانة العامة لمجلس الوزراء ويضم حوالي 60 موظفا واداريا.

ووافق مجلس البرلمان الياباني في 27 من نوفمبر الماضي على مشروع قانون خاص بانشاء مجلس امن وطني.

ويسعى رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي الى تعزيز البنية التحتية الامنية اليابانية في اطار اعلان الصين عن قرار منطقة الدفاع البحرية وتهديدات كوريا الشمالية بحيازة سلاح نووي.

واكد آبي حاجة مشروع القانون الى السرية من اجل السماح للولايات المتحدة وحلفاء اليابان الاخرين بمشاركة البلاد بالمعلومات السرية الحساسة الخاصة بالامن ما يساهم في ممارسة مجلس الامن الجديد وظيفته بشكل فعال.

وبحسب مشروع القانون المقترح يمكن تصنيف المعلومات الخاصة بالدبلوماسية والدفاع والارهاب والتجسس كمعلومات سرية تخص الدولة.

ووفق القانون سيواجه اي شخص يقوم بتسريب اي معلومات سرية السجن مدة 10 سنوات على الاكثر في حال تجريمه.

وسيواجه اي صحافي او اعلامي في القطاع الخاص عقوبة السجن خمس سنوات في حال نشره معلومات «مغلوطة» او «غير لائقة».

بلغراد تجمع قادة شرطة دول جنوب شرق أوروبا لبحث التعاون الأمني

سراييفو - 4 - 12 (كونا) — بدأ قادة الشرطة في ثماني دول جنوب شرق اوروبا في بلغراد امس اجتماعا لبحث تشكيل غرفة عمليات مشتركة للتنسيق بشان مواجهة الجريمة والارهاب والهجرة غير الشرعية.

وشدد بيان صحافي صادر عن الاجتماع وزع في بلغراد على ضرورة حماية منطقة جنوب شرق اوروبا التي تعد «بوابة» اوروبا من جهة الشرق لافتا الى ضرورة تفعيل كل الوسائل الامنية لحمايتها ومواجهة كافة اخطار الجريمة والارهاب والهجرة غير الشرعية.

واكد البيان اهمية التنسيق مع الاجهزة الامنية في الاتحاد الاوربي والهيئات الامنية في الدول الاخرى ضمن خطة امنية مشتركة تؤمن استقرار المنطقة التي شهدت في بداية التسعينات من القرن الماضي حروبا وصراعات كبيرة. وذكر ان قادة الشرطة اتفقوا على عقد اجتماعات دورية وتشكيل هيئة للتنسيق الامني وتبادل المعلومات الضرورية بشان الاخطار الامنية المشتركة والعمل على درئها.

وعبر البيان عن القلق من الانتشار الكثيف للاسلحة عند الخارجين عن القانون اضافة الى اتساع عمليات تهريب السلاح الذي يشكل خطرا على الامن المشترك.

ويضم الاجتماع الذي يستمر يومين مديري وقادة الشرطة في ثمانية بلدان لاوروبا الشرقية هي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والبانيا وبلغاريا ورومانيا ومولدافيا ومونتنيغرو.

.. وموسكو تطالب بإلغاء الدرع الصاروخية بعد تسوية القضية

موسكو - «كونا»: قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس ان معالجة ازمة الملف النووي الايراني بشكل كامل تبطل مبررات الدرع الصاروخي الغربي.

واوضح لافروف في تصريح نقلته وكالة أنباء ايتار تاس ان حل ازمة الملف النووي الايراني يلغي الحجج المبررة لنشر درع صاروخي امريكي في اوروبا لافتا الى ان وضع النشاط النووي الايراني تحت رقابة دولية يلغي الاسس الخاصة باقامة درع صاروخي في اوروبا.

وذكر لافروف ان حلف شمال الاطلسي (ناتو) بدأ يتفهم افضلية الحلول السياسية للازمة في سوريا معربا عن ارتياح الجانبين الغربي لتسوية ازمة الاسلحة الكيمياوية في سوريا.

على صعيد متصل حذر لافروف من مغبة تشويه صورة التطورات الجارية حاليا في اوكرانيا معربا عن استهجانه للتاويلات حول امكانية دخول قوات عسكرية روسية الى اوكرانيا. وقال ان الاحداث في اوكرانيا تعتبر شانا داخليا معربا عن امله في ان يتمكن الساسة الاوكرانيين من معالجة الوضع في الاطر الدستورية.

الأزمة السياسية تراوح مكانها والطرفان يتمسكان بموقفيهما

أوكرانيا: ازاروف يلوح بالعصا في وجه معارضيه .. وموسكو تنتقد موقف «الحلف»

كييف - «وكالات»: حذر رئيس وزراء اوكرانيا ميكولا ازاروف المحتجين الذين يحاصرون مباني حكومية امس من مخالفة الدستور والقوانين قائلا إن من سيقدم على ذلك سيعاقب وقاد وزراءه لاجتماع حكومي رغم محاولة المحتجين محاصرة المباني.

ودعت روسيا «للاستقرار والنظام» في جارتها الجمهورية السوفيتية السابقة بعد اندلاع احتجاجات على قرار الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تاجيل توقيع اتفاقية للتجارة والاندماج مع الاتحاد الأوروبي.

وقال رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف لوفد أوكراني زائر برئاسة نائب رئيس الوزراء يوري بويكو ان ما يحدث في أوكرانيا هو شان داخلي. ونقلت عنه وكالة انترافكس الروسية للانباء قوله «من المهم ان يكون هناك استقرار ونظام.»

وانتقد سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي رد فعل حلف شمال الاطلسي لما يحدث في اوكرانيا وقال يوم الاربعاء انه لا يتفهم ادانة الحلف للسلطات الاوكرانية لاستخدامها العنف المفرط ضد المحتجين ودعا القوى الخارجية الى عدم التدخل في الموقف.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي بعد ان التقى مع وزراء خارجية الحلف في بروكسل «لا افهم لماذا يتبنى حلف شمال الاطلسي مثل هذه البيانات» مشيرا الى بيان للحلف عن الاضطرابات في اوكرانيا صدر يوم الثلاثاء. واضاف «آمل ان يتمكن السياسيون في اوكرانيا من ان يسيطروا على الموقف بشكل سلمي. نشجع الجميع على عدم التدخل.»

ومع الضغوط الاقتصادية التي تشكلها الازمة التي أدت إلى انقسام البلاد بين من يرون أن مستقبلها مع أوروبا ومن يحنون إلى علاقات أفضل مع موسكو التي حكمتهم في العهد السوفيتي سافر نائب رئيس الوزراء الاوكراني الى موسكو لاجراء محادثات تشمل الغاز الطبيعي الروسي التي تسعى كييف للحصول عليه بسعر ارخص.

وظل التوتر في العاصمة الاوكرانية قائما مع اغلاق قوات مكافحة الشغب الطرق المؤدية الى مكاتب الرئيس يانوكوفيتش في مواجهة بضع مئات من المحتجين وراء المتاريس.

وهدد المحتجون بتشديد حصارهم للمباني الهامة في كييف امس. وسافر يانوكوفيتش الى الصين يوم الثلاثاء تاركا بلاده في حالة اضطراب بعد التغير الهائل في سياسة حكومته.

وفي بث مباشر من اجتماع لمجلس الوزراء قال ازاروف إن الحكومة ابدت تسامحا واستعدادا للحوار خلال الاحتجاجات وحث كافة القوى السياسية على تجنب المزيد من التصعيد. وأضاف «يجب أن يدرك الجميع أن دستور البلاد وقوانينها سارية وغير مسموح لأحد أن يخالفها... كل من يدان بارتكاب افعال غير قانونية سيحاسب عنها.»

ونجت حكومة أوكرانيا التي تحاصرها المشاكل بعد رفض طلب لاقتراع في البرلمان على سحب الثقة منها يوم الثلاثاء رغم ان مناطق كثيرة في وسط العاصمة في أيدي محتجين غاضبين يقولون إنهم لن يغادروا الشوارع قبل تنحي الحكومة.

ويتطلع الخصوم إلى إعادة «الثورة البرتقالية» التي شهدتها اوكرانيا في 2004 - 2005 وأطاحت بنظام الحكم الذي كان قائما في البلاد بعد العهد السوفيتي. وبينما اشتبكت شرطة مكافحة الشغب يوم الثلاثاء مع آلاف المحتجين الذين تجمعوا رغم البرد القارس أمام البرلمان رفض مشرعون داخله طلبا لاجراء اقتراع على سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء.

جانب من احتجاجات أوكرانيا

قائد الحركة الاحتجاجية يتعهد باستئناف التحركات في يوم عيد الملك

تايلند: الحكومة تدير ظهرها للحوار .. وتطالب تاوجسويان بالاستسلام

جانب من مسيرة للمعارضة في بانكوك

بانكوك - «وكالات»: قالت الحكومة التايلاندية امس ان قائد الحركة الاحتجاجية التي تتسم بالعنف الساعية لاسقاط رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا يجب ان يسلم نفسه ويواجه الاتهامات المنسوبة له ومنها العصيان المسلح مستبعدة اي حوار الى ان يفعل.

وتفى زعيم الحركة الاحتجاجية سوتيب تاوجسوبان وهو نائب سابق لرئيس الوزراء الاتهامات المنسوبة له وتعهد باستئناف الحملة بعد ان أعلن توقفها يوم الخميس بمناسبة عيد ميلاد الملك بوميبون ادوليديج (86 عاما) لكنها ستستمر بعد ذلك مباشرة.

وقال في كلمة لمؤيديه «سنبدأ معركتنا مجددا في السادس من ديسمبر. سنبدأ بعد شروق الشمس وسنكافح كل يوم حتى ننتصر.»

ويجل مواطنو تايلاند الملك كثيرا بما فيهم المتظاهرون ضد الحكومة.

وفي وقت سابق انفض يوم الاربعاء المحتجون الذين يحاولون اسقاط الحكومة التايلاندية من حول مقر قيادة الشرطة المحلية فجاة.

وهذه الاحتجاجات هي احدث منعطف في صراع يضع الطبقة المتوسطة في بانكوك والنخبة الملكية في مواجهة انصار ينجلوك وشقيقها تاكسين شيناواترا - رئيس الوزراء السابق الذي اطيح به في انقلاب عسكري عام 2006 ويعيش في منفى اختياري - وغالبيتهم من الفقراء.

ويريد سوتيب (64 عاما) -الذي كان عضوا برلمانيا معارضا عن الحزب الديمقراطي قبل ان يستقيل ليقود الاحتجاجات- تشكيل ما يصفه «بمجلس للشعب» ليحل مكان الحكومة. وقالت رئيسة الوزراء ان هذا غير دستوري وانها لن تستقيل.

وقال وزير الخارجية سورابونج توفيتشاكتشايكول الذي يراس ايضا لجنة خاصة للامن الداخلي ان على سوتيب ان يسلم نفسه.

وقال للصحفيين «لن نجري مزيدا من المحادثات مع سوتيب الى ان يسلم نفسه للشرطة. حان الوقت لان يستسلم لانه خرق القانون ومن يوفر له ملاذا او ماوى سيكون مذنبا بدوره.»

ونأى الجيش -الذي قام او حاول القيام بثمانية عشر انقلابا خلال الثمانين عاما الأخيرة- بنفسه عن الاضطرابات الاخيرة. وقال قائد سلاح البحرية انه وزملاءه كبار قادة القوات المسلحة استبعدوا التدخل مع اتجاه الاوضاع للعودة الى طبيعتها.

وبعد أيام من العنف الذي أدى لمقتل خمسة أشخاص عملت الحكومة على تهدئة المواجهة يوم الثلاثاء وأمرت الشرطة بعدم التصدي للمحتجين والسماح لهم بدخول المباني الحكومية التي حاصروها في اطار محاولتهم لاسقاط الحكومة.

وشق المحتجون طريقهم داخل مقر الشرطة المحلية إلا انهم لم ينجحوا في تخطي الحوجز الداخلية وقرروا بعد فترة التخلي عن المحاولة.

وفي دلالة على تأخي أجهزة الدولة يوم الثلاثاء بعد تبادل اطلاق الغازات المسيلة للدموع والقنابل الحارقة في اليوم السابق أخذت مئات الضابطات مكان رجال الأمن عند الحواجز ولوحن للمحتجين بينما ردد كلا الجانبين «عاش الملك».

وفي رد على مخاوف من احتمال قفز الجيش الى المشهد ثانية قال قائد سلاح البحرية الاميرال نارونج بيباتاناساي انه هو وقائدي الجيش والقوات الجوية التقوا وليست لديهم أي خطط للتدخل.

وقال للصحفيين «اتفق الجميع على ان القوات العسكرية لن تقوم بدور رئيسي في هذا الوضع وانه لن يكون هناك انقلاب لاننا نعتقد ان التوتر ينحسر وان كل شيء سيعود الى حالته العادية قريبا جدا.»

وقدرت الشرطة عدد المحتجين الذين احتشدوا أمام مقرها بحلول منتصف النهار بنحو ثلاثة الاف وهو عدد قليل نسبيا مقارنة مع الاعداد التي رصدت على مدار الاسبوع أو الأسبوعين الماضيين.

ولا يزال مئات المحتجين يحتلون وزارة المالية ومركزا اداريا كبيرا في شمال العاصمة إلا ان الحكومة استمرت في عملها والتقت ينجلوك بوزراء المجموعة الاقتصادية في مكتبها بمقر الحكومة.

وقال تيرات راتاناسيفي المتحدث باسم الحكومة للصحفيين ان ينجلوك طلبت من وزير المالية كيتيرات نا رانونج والمؤسسات الاقتصادية وضع اجراءات لتعزيز الاستثمار وخلق فرص عمل واستعادة الثقة.

وقال «ستعلن (الاجراءات) في الاسبوع الاخير من العام او في مطلع 2014 كهدية للشعب التايلاندي.»